S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/898
1 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الوثيقة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ التي تذكّر فيها الحكومة البوروندية مجلس الأمن بامتثالها الكامل للقرار ١٠٧٢ (١٩٩٦) وكذلك للشروط التي تذرعت بها بلدان منطقة البحيرات الكبرى لتفرض الحظر الاقتصادي على بوروندي. وتؤكد الوثيقة على الانعدام التام للمبرر الداعي الى الإبقاء على هذا الحظر الذي ترتبت عليه عواقب لا إنسانية وخيمة أضرت بشعب لا ذنب له، والإبقاء كذلك على المعاملة التفضيلية التي تعامل بها الجهات الفارضة لهذه العقوبات الاقتصادية المشردين الذين ارتكبوا مذابح لا تحصى في بوروندي.

وأرفق بهذا أيضا البيان الذي أدلى به رئيس بوروندي بشأن الأحداث الجارية في زائير والذي يعرب فيه عن استعداد حكومتنا لاستقبال اللاجئين البوروندیين العائدين طواعية وسلميا الى وطنهم.

وستكون حكومة بوروندي ممتنة غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزانس تيرينس
السفير والممثل الدائم

9630117

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة من
وكيل وزارة التعاون في بوروندي الى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أكتب اليكم بشأن اللقاء الذي جرى بينكم وبين وزير الخارجية والتعاون البوروندي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في نيويورك. وإدراكا للاهتمام الذي ما برح مجلس الأمن يوليه لمسألة إعادة السلام والديمقراطية الى بوروندي، أود أن أحيطكم علما بالجهود المبذولة في إطار أولوياتنا وتوصيات بلدان المنطقة دون الإقليمية وقرار مجلس الأمن ١٠٧٢ (١٩٩٦).

فكما تعلمون، أقيم في بوروندي في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ نظام مؤسسي انتقالي مدته ثلاثة أعوام. وكان التغيير ضروريا بسبب الحالة الخطرة المتمثلة في: تجميد المؤسسات، وكثرة المذابح المتسمة بطابع الإبادة الجماعية، وشيوع مناخ العصيان، الأمر الذي تجلت معه ضرورة قيام الفريق المنتهية ولايته بإجراء تغيير، ولكنه، مع عدم وجود أي بديل آخر له مصداقية، كان يمكن أن يعرض البلد لمخاطر شتى ويهدد بعملية إبادة جماعية واسعة النطاق.

وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، شكلت حكومة موسعة تلاقت فيها جميع العناصر الإثنية والإقليمية في البلد، وكذلك التيارات السياسية على اختلاف مشاربها، حول مهمة رئيسية هي إعادة بوروندي الى درب السلام والديمقراطية عن طريق الحوار والنقاش الوطني.

وبقرار من مجلس الوزراء صدر في ١٢ أيلول/سبتمبر وأقر قانونا بمرسوم صدر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أعيدت الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية والجمعيات ذات الميول السياسية، التي أوقف نشاطها في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وأعلن رئيس الجمهورية في اليوم نفسه، أمام أعضاء السلك الدبلوماسي ومراسلي الصحف الدولية، التزام الحكومة الراسخ بإجراء مفاوضات مع جميع الفصائل المسلحة دون استثناء. وقامت بعثة بوروندي الدائمة، بناء على تعليمات من الحكومة، بإحالة رسالة خطية، في هذا الشأن، الى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك فإن وزير الخارجية والتعاون أعاد في البيان الذي أدلى به في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أمام الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، تأكيد ذلك الالتزام بوضوح لا لبس فيه. وفي اللحظة نفسها تقريبا، وجه رئيس جمهورية بوروندي رسالة اليكم وإلى الأمين العام للأمم المتحدة أبلغكما فيها بمشروعه الشامل المتصل بتلك المفاوضات وبعملية السلام.

ورغم أن رئيس جمهورية بوروندي قد أبدى رغبته في أن يعرض بنفسه خطته للسلام على رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية في اجتماعهم المعقود في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في أروشا، ليناقش

تحديد مصير بوروندي، فإنه للأسف لم يدع اليه، وعلى النقيض من ذلك، قدمت لممثلي حركة التمرد المتشددة والجبهة الديمقراطية لبوروندي - وهي أحد أربعة عشر حزبا معتمدا في بوروندي - جميع التسهيلات وسبل الانتقال اللازمة لحضور اجتماع أروشا.

وعلى إثر انتهاء هذه القمة، التي ضمت تكتل زعماء البلدان التي فرضت على بوروندي حصارا كاملا في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ منتهكة بذلك القواعد والمبادئ المقبولة عالميا، أوفد المشاركون الى بوجمبورا، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وفدا مكونا من ثلاثة وزراء من جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وأوغندا، وكذلك سفيري كينيا والكاميرون. وحمل هذا الوفد الى رئيس جمهورية بوروندي رسالة تضمنت أساسا ما يلي:

إن رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية يقدرون كثيرا أهمية خطة السلام التي وضعها الرئيس بويويا وحكومته. ويقدرون بوجه خاص الالتزام بالتفاوض بشأن السلام مع جميع الأطراف المهتمة. ويعرب رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية عن ثقتهم في شخص الرئيس بويويا.

ويسعدني أن أنوه الى أن تطابق الرأي بشأن مجرى الأحداث في بوروندي قد جاء نتيجة للقاء الذي أجراه وزير الخارجية والتعاون مع رئيس مجلس الأمن في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وبالمثل، فإني واثق من أن المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي أوفده إلى رئيس الجمهورية منذ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، استطاع أن يؤكد أن رئيس الدولة البوروندية وأعضاء حكومته قد أبدوا كامل الإرادة السياسية والمرونة اللازمة لتنفيذ عملية السلام.

بيد أنه لا يسعنا إلا أن نأسف لقرار قمة أروشا، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، إبقاء الحظر، بدلا من أن تستجيب للتقدم المحرز، علما بأن هذا الحظر يسبب معاناة كبيرة لأضعف فئات المجتمع الذي نكب به منذ ثلاث سنوات، ويساعد على ظهور المتطرفين، ويعوق بشدة المفاوضات وعملية السلام. والواقع أن الفصائل المسلحة - التي تأويها بعض الجهات الفارضة للحظر، والتي تتفادى مركز اللاجئين لتتسلل الى بوروندي وترتكب الأعمال الإرهابية - لا تشعر بأنها ملزمة بترجمة التزام متبادل الى عمل. فهي بالأحرى تشعر أنه لم يتبق لديها سوى المراهنة على التوصل الى حل بقوة السلاح والانتظار ريثما يساعدها الحظر على تحقيق ذلك.

لذلك، ترى حكومة بلدي أن من الملح والضروري أن يدرك مجلس الأمن أن الحظر - الذي يضر أساسا وبشدة الأشخاص الأكثر ضعفا - يعرض للخطر إمكانية التوصل عن طريق التفاوض الى حل للأزمة السياسية البوروندية، وأن يتخلى، بالتالي، عن التهديد بفرض عقوبات إضافية. وتأمل حكومة بلدي في أن يرسل مجلس الأمن إشارة واضحة وقوية للجهات الفارضة للحظر كيما ترفعه دون تحديد آجال مسبقة أخرى. وهكذا، تكون الهيئة العليا التي ترأسونها قد أسهمت في التخفيف من حدة معاناة سكان بوروندي، التي تفوق الوصف، وفي إعادة مناخ ملائم في بوروندي لتنفيذ خطة السلام التي عرضها رئيس الجمهورية والتي تحظى بتقدير جهات وطنية ودولية كثيرة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليونيداس هافياريمانا
وكيل وزارة التعاون

المرفق الثاني

بيان صادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن
رئيس جمهورية بوروندي بشأن النزاع في شرق زائير

١ - يشهد العالم منذ أيام نزاعا يجري في شرق زائير. وما ينفك هذا النزاع يأخذ شكل حرب حقيقية وما يواكبها من عنف وتدمير بشريين ومادیين.

وهذه الحرب مرعبة أكثر لأنها تجري في منطقة دون إقليمية أصبحت فيها المناورات العرقية والعقائدية وممارسات الإبادة الجماعية تستغل استغلالا مأساويا.

٢ - وفي مواجهة هذه الحالة، فإن حكومة بوروندي تفند بقوة ومن جديد ادعاءات السلطات الزائيرية الرامية الى تجريمها في هذا النزاع.

وبوروندي تتحداها أن تأتي بأدنى دليل يثبت تورطها في هذه الحرب. وعلى العكس من ذلك، فإن حكومة بوروندي تذكّر بأن تنظيمات الإرهاب والإبادة الجماعية منشؤها أراضي زائير، حيث تتدرب فيها وتتزود بالعتاد لإشاعة الفوضى والموت في بوروندي منذ ثلاث سنوات.

٣ - بيد أن حكومة بوروندي تؤكد من جديد تمسكها بالسلم وترحب على نحو إيجابي بجميع المبادرات التي من شأنها أن تكفل تحقيق سلم دائم في منطقة البحيرات الكبرى.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الإقليمي الذي تنادي بعض البلدان بعقده، فإن حكومة بوروندي تأمل في معرفة المزيد عن أهداف المؤتمر وبرنامجه وعن الدور الذي قد يطلب إليها القيام به فيه.

٤ - إن النزاع القائم في شرق زائير يؤثر في آلاف اللاجئين البوروندیين ويرغمهم على العيش في حالة من انعدام الأمن والتشرد.

وتناشد حكومة بوروندي اللاجئين الذين لم يعودوا بعد أن يعودوا الى وطنهم.

وهي على استعداد لاستقبالهم دون النيل من كرامتهم، شريطة أن يعودوا سلميا وبدون أسلحة.

وسوف تبذل بوروندي قصارى جهدها من أجل إعادة توطينهم في مواطنهم الأصلية.

وتطلب حكومة بوروندي الى المجتمع الدولي أن يساعدها، بالنظر الى ما تواجهه من قيود شديدة بسبب الحظر المفروض عليها منذ ثلاث سنوات.

٥ - ولا يخفى على أحد أن الحالة المفجعة في شرق زائير قد نشأت للأسف بسبب سوء معالجة المجتمع الدولي لمسألة اللاجئين. وعلى امتداد العديد من السنين، وانتهاكا للقوانين الدولية، سمح المجتمع الدولي للتنظيمات الإرهابية المتهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بأن تتلاعب بجماعات اللاجئين وتأخذهم رهائن وتستغلهم.

وتود حكومة بوروندي أن توجه انتباه المجتمع الدولي الى أن ذات النهج الخاطئ قد أفضى الى السماح والقبول بفرض حظر جائر ولا أخلاقي على بوروندي مما يشكل انتهاكا صارخا لجميع القوانين الدولية.

وما يخشى هو أن يكون ذلك غدا سببا في كارثة أخرى مثل الكارثة التي تحل الآن بزائير.

ولهذا السبب، تتوجه حكومة بوروندي من جديد بنداء الى المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة دون الإقليمية، لوضع نهاية سريعة للحظر الجائر وغير الشرعي المفروض على بوروندي.

وكما سبق أن قلنا فإنه لا جدال في أن الحظر يهدم فرص السلم.

- - - - -